

لقاء قناة الغدير بالدكتور إبراهيم الجعفري
2010/2/9
(تحالفات ما بعد الانتخابات)

المقدم: الشغل الشاغل في الساحة العراقية هو الانتخابات البرلمانية المقبلة، ولما لها من أهمية سواء على المستوى الداخلي العراقي أو على الصعيد الإقليمي العربي وحتى الدولي... في هذا الموضوع كيف تقرأ، وترى تجليات الصورة العراقية في الانتخابات البرلمانية المقبلة؟

الجعفري: تنبع أهمية موسم الانتخابات من أهمية العراق، وأهمية العملية السياسية في العراق، وأهمية المكتسبات التي نتطلع إلى تحقيقها للشعب العراقي؛ ولأن الانتخابات تستطيع أن تحقق الكثير من هذه الأهداف، وتجنّب البلد الكثير من التحديات عندئذ نعطي للانتخابات هذه الأهمية، القضية الثابتة والمستمرة هي العراق والشعب العراقي، ونعمل من أجل تحقيق هذه الأهداف وإزالة هذه التحديات، والانتخابات تحقق لنا فرصة ممتازة لتحقيق ذلك؛ لأنها تأتي لنا بمجلس نواب جديد الذي هو السلطة التشريعية التي تتولى عملية تشريع القوانين ومراقبة العمل التنفيذي.

فالانتخابات تكتسب أهميتها لجهة الأثر البالغ والعميق في سير العملية الديمقراطية.. هذا الموسم بالذات أقدّر له أهمية تختلف عن المواسم السابقة؛ لأنه يمضي على تجربة سبع سنوات كشفت النقاب وألقت الضوء على الكثير من نقاط الخلل.. فنأمل أن يشهد موسم الانتخابات مشاركة جماهيرية واعية، ونوعية؛ حتى يفوز الكفوء والأمين.

المقدم: كيف يقرأ الدكتور الجعفري التخلّات الخارجية التي حدثت إثر اجتثاث عدد من المرشحين من قبل هيئة المساءلة والعدالة المنبثقة أساساً من مجلس النواب، وما صدر مؤخراً عن هيئة التمييز بإعادة الذين شُملوا بالاجتثاث؟

الجعفري: كان ممكناً أن تمضي العملية بشكل قانوني وهادئ من دون إحداث ضجة، ومن الطبيعي أن تقوم المفوضية في كل موسم انتخابي بتقييم المرشحين فتبدأ بدراسة كل شخصية بدءاً من شهاداته العلمية ومراجعة السيرة الذاتية وغيرها من تفاصيل الفحص والتقييم، فالقضية من حيث المبدأ تأتي في وقتها، ولا أحد يُستثنى منها، ولكن برزت أسماء بغض النظر عن كمّها، وشقّت طريقها إلى الإعلام، وتركت مردودات معيّنة فكان من الممكن الرجوع مرة أخرى إلى المفوضية؛ للنتبّت ودراسة شكاوى المواطنين، ومناقشة القضية من زاوية قانونية.

المقدم: ألا تعتقد أن هناك تدخلاً خارجياً في هذا الموضوع بالذات؟

الجعفري: وردت تصريحات من بعض الشخصيات غير العراقية، وهذا شيء واضح وليس سرّاً على أحد، صحيح أنهم يحاولون أن يلطّفوه بتأجيل عملية التقييم إلى ما بعد الانتخابات، وهذا ليس فقط غير ممكن، إنما هو كفر بالعملية السياسية في الأنظمة الديمقراطية.

التقييم أو شروط الصحة مقدمة التصدي، وما لم تتوافر في المرشح لا يصح له أن يتصدى لهذا الموقع.

المقدم: ألا تعتقد أن الاتفاقية الأمنية التي بين العراق والولايات المتحدة ستكون انعكاساتها سلبية أكثر مما هي إيجابية، لو كما يدّعون أن العراق سيخرج من البند السابع ومن ثم يحصل على سيادته الكاملة، هل ستكون هناك انعكاسات مباشرة على الشأن العراقي، قبل أن تجيب عن السؤال هل الولايات المتحدة غير واثقة في نفسها فعقدت اتفاقية أمنية مع الجانب العراقي؟

الجعفري: البند السابع لعبة، وليس لها مشروعية؛ لأنه يشير بصراحة إلى أنه عندما يمتلك أي بلد من بلدان العالم أسلحة محظورة دولياً يُدرج في البند السابع، وقد ثبت أن العراق خالٍ منها، لكن مع ذلك لنسّر مع القانون، ليس من موقع الجهل بل من موقع التجاهل، أين هي الأسلحة المحظورة الموجودة في العراق؟! إذن القضية مبنية على أساس خاطئ، ثم ما علاقة الاتفاقية الأمنية بالبند السابع، وإن كان هناك علاقة فأين الالتزام الأميركي بإخراج العراق من البند السابع!!؟

لقد قلتُ في وقتها: إن هذه لطخة عار في جبين العملية السياسية، وقلت: إن الاتفاقية الأمنية ستشكل ضاغطة ومظلة لمفارقات سياسية عديدة ومنها احتمال الضغط بعودة البعث كحزب عراقي، وهذا هو اليوم الذي تحدثت عنه في الأمس القريب.

المقدم: حين كنتَ رئيساً للحكومة، هل تحركت في هذا الجانب؟

الجعفري: الاتفاقية الأمنية عندما انتهت والتي كانت مدتها سنة جاءني السفيران الأميركي والبريطاني، وطلبا مني تجديدها، فقلت لهم: لا أجدد إلا بشروط، قالوا: ما هي، قلت لهم: أن توافق الجمعية الوطنية، قالوا: هذا اختصاصك، قلت لهم: أعلم أنه اختصاصي، لكنني أريد أن أتخذ من البرلمان جهة استشارة في هذه القضية، وثانياً: إطلاق الأموال العراقية المجمدة التي تأتينا عن طريق الأمم المتحدة بحيث تصبح ملكاً عراقياً التي تعطونها لنا كأنها مساعدة، هذا الشرط الثاني، والشرط الثالث: أن تكون قابلة للنقض من قبل الحكومة القادمة، فوافقوا على شروطي الثلاثة، وجاءت

رسالة من رئيس البرلمان بأننا نرحب بالتمديد والمِنح العراقية تحولت إلى ملك عراقي، وقد أقرّت الوثيقة، وذهبت إلى الأمم المتحدة.

بدلاً من الاتفاقية الأمنية، كان ممكناً العمل بالشرط الذي وضعته في تجديد البقاء السنوي للقوات الأجنبية وهو إمكانية نقض التجديد أو التجديد السنوي لحين تكامل قواتنا المسلحة وقدرتها على تحقيق الاكتفاء الأمني الذاتي، وبالمناسبة هذه الاتفاقية الأمنية ليس كما طُرحت أولاً..

وقد قلتُ في وقتها: إن هذه الاتفاقية الأمنية لو طُرحت على أي مواطن أميركي لرفضها، فكان أحد الجالسين من المسؤولين قد تصور أنني اشتبهت، وصار هناك سبق في اللفظ، فقال: تعني أي مواطن عراقي، عندها تنبّه الجميع، وقالوا له: لا يقصد أي مواطن أميركي؛ لأنه حتى الأمة الأميركية لا ترضى أن تكون الاتفاقية الأمنية اتفاقية إذلال.. بعد ذلك بدأ التراجع عن الكثير من شروطها، وانتهت إلى هذه الطريقة، وحتى هذه أنا متحفظ عليها.

المقدم: ولكن هذا يقودنا إلى الكثير من التدخلات الأميركية لو بقينا على ما بقينا عليه من الاتفاقية الأمنية..؟

الجعفري: نحن الآن أمام إدارة أميركية جديدة، وأمام نمطية تعامل تبدو جديدة، فالرئيس الأميركي الحالي باراك أوباما منذ كان في مرحلة الانتخابات في نهاية 2008 أطلق هذا الشعار، وهو الانسحاب الكامل من العراق، ثم في سنته الأولى من رئاسة الجمهورية في 2009 أكد ذلك مرة ثانية، وأقدم على بعض الخطوات وإلى الآن يكرر بين الفينة والأخرى أنهم جادون بسحب القوات من العراق؛ فأقول: أنا في الوقت الذي لم أكن مع الاتفاقية الأمنية، لكنني كعضو في البرلمان الذي هو المعبر الحقيقي عن قرارات الشعب العراقي أتجاوز رأيي، وأتفاعل مع ما وصل إليه مجلس النواب.

المقدم: باعتبارك أحد أعضاء مجلس النواب ووجهاً سياسياً بارزاً في العراق تاريخاً في المعارضة والآن في الساحة السياسية العراقية.. هل أنت راضٍ عن أداء مجلس النواب الحالي؟

الجعفري: بصورة عامة هناك شخصيات وطنية محترمة ذات خطاب سياسي وطني جيد، ومؤخراً على الأقل بدأ يستحث الخطأ لاتخاذ بعض القرارات، ولكن عليه تحفظات كثيرة؛ لأن قسماً منه جاء بمحاصصات وقوائم مغلقة؛ لذا كنت أتمنى أن يفكر الـ 275 عضواً في البرلمان بـ 275 عقلاً، ويتحركوا بـ 275 إرادة، حتى قلت في إشارة: إن الزمن الانتخابي مهم فالدقيقة الواحدة تعدل 275 دقيقة في داخل البرلمان، وعندما واكبته منذ المرحلة الأولى وجدت أن هناك أمراضاً طفحت على سطح البرلمان، فأعداد كبيرة منه لا يستطيعون أن يُدلو برأيهم، وإنما توجد رموز ومفاصل تمثلهم.

والملاحظ في البرلمان هو عملية الصفقات، وتبادل المصالح بين الكتل، وهذا الأمر ترتب عليه موقف يراعي الأطراف المتنازعة، وكذا الطائفية وجعلها أولوية بدلاً من الوطنية.

المقدم: كيف تقرأون مستقبل الائتلاف عموماً ثم مستقبل العملية السياسية في العراق؟

الجعفري: مستقبل الائتلاف ليس بمعزل عن مستقبل العملية السياسية في العراق.. الائتلاف رهن نفسه بالعراق وبمستقبل العراق وبحاضر العراق، مثلما لم ينفك عن تأريخ العراق في خدمة البلد انتظم على شكل ائتلاف وطني عراقي لرصد ظواهر الفساد وتحقيق الأهداف المعطلة وغير المطبقة إلى الآن، كما يرصد التحديات، ويحدد أساليب تجاوزها. فهو ليس بديلاً عن العملية السياسية إنما يطمح إلى أن يكون عمقاً معيناً في البلد كما هو واقع تاريخاً وعملاً.

المقدم: هل ستم التحالفات السياسية المستقبلية بينكم وبين قوى سياسية وتكتلات عقب الانتخابات البرلمانية؟

الجعفري: سيبقى الباب مفتوحاً، ونفتحه حسب المصلحة، وما تفضي إليه الانتخابات، وتوافر الاستعداد المعرفي الفكري، ونغلقه بوجه أعداء الشعب العراقي، ومن يصافحهم.